



تحليل سياسات

تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط

أسامة نجوم | أبريل 2015

تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط

سلسلة: تحليل سياسات

أسامة نجوم | أبريل 2015

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2015

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقتها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص.ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

www.dohainstitute.org

2	مقدمة
2	أولاً: الأثر المباشر في الصادرات والحساب الجاري
9	ثانياً: الانعكاسات على الموازنة العامة
15	ثالثاً: تغيرات الدين الخارجي والاحتياطات الرسمية في ظل انخفاض سعر النفط
20	رابعاً: محصلة الانعكاسات على معدلات النمو الحقيقي
28	خاتمة

مقدمة

ألقى التدهور السريع الأخير لأسعار النفط بظلاله على الاقتصاد العالمي والاقتصادات المحلية، ويقدر تباين القراءات حول أسباب هذا الانحدار، تتباين التقديرات حول تداعياته في ضوء احتدام الجدل حول قضية استخدام أسعار النفط كأداة ضغط سياسية في صراع إراداتٍ إقليمي ودولي. وفي هذه الورقة، نحاول إلقاء الضوء على تداعيات انخفاض أسعار النفط تجاه الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط لما لها من ثقلٍ في السوق النفطية وتأثيرٍ اقتصادي وسياسي في الساحة الدولية. كما تحاول الورقة مناقشة الآثار المحتملة لتراجع سعر النفط تجاه مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية المتعارف عليها دولياً، والتي تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بتغيرات أسعار النفط. وسنميّز بين مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لما لها من خصوصية تجمعها وتميزها عن غيرها من دول المنطقة، وبين مجموعة الدول الأخرى المصدرة للنفط التي تضم العراق وليبيا وإيران والجزائر واليمن.

أولاً: الأثر المباشر في الصادرات والحساب الجاري¹

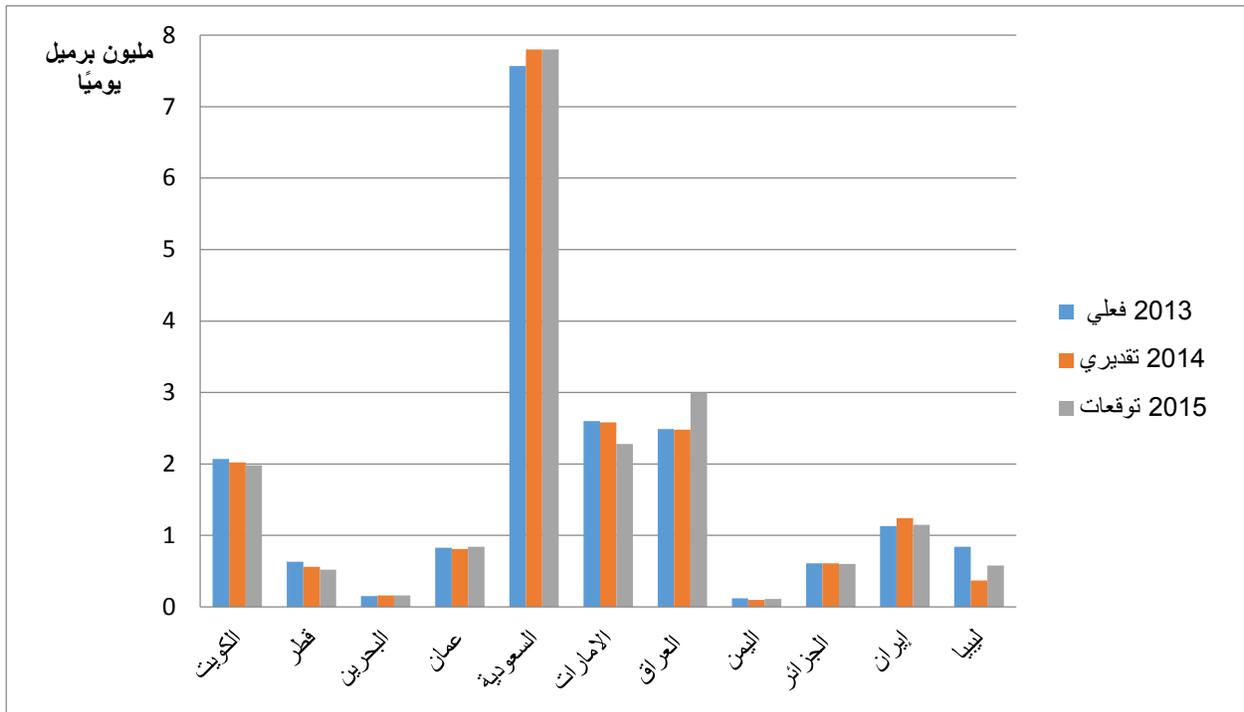
تعتمد الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط، وعلى رأسها دول مجلس التعاون، بشكل رئيس على عوائد تصدير النفط في دخلها القومي؛ فأي تغيرات ملموسة في سعر النفط من شأنها أن تنعكس على قيمة إجمالي صادراتها، ومن ثمّ على أرصدة حسابها الجاري. ويبين الشكل (1) متوسط كميات صادرات النفط الخام في

¹ الحساب الجاري هو أحد الحسابات الثلاثة لميزان المدفوعات لأي دولة، والذي بدوره يعبر عن المعاملات الاقتصادية لتلك الدول مع العالم الخارجي، والذي يضمّ، إضافة إلى الحساب الجاري، الحسابين المالي والرأسمالي. وتشكل حركة السلع والخدمات من الدولة وإليها (من خلال الصادرات والمستوردات) المكون الرئيس في الحساب الجاري؛ إذ تسجّل عوائد الصادرات كإيرادات وقيمة المستوردات كمدفوعات. ومن ثمّ، تشكّل قيم الصادرات النفطية أحد أهم مصادر الإيرادات للحساب الجاري للدول المصدرة للنفط، والتي تؤثر في رصيد ميزان المدفوعات لتلك الدول.

دول الشرق الأوسط المصدّرة للنفط التي تبلغ أعلاها في السعودية وأقلها في البحرين². وتولّد هذه الكميات عوائد مهمة تدعم الدخل القومي لتلك الدول لا سيما عند ارتفاع الأسعار.

الشكل (1)

كمية الصادرات من النفط الخام في دول الشرق الأوسط المصدرة للنفط³



ولا شك أنّ عوائد تصدير النفط تتناقص عند انخفاض السعر في ما لو بقيت كميات التصدير ثابتة أو حتى لو زادت بنسب معينة أدنى من نسب انخفاض السعر⁴، وتضمحل عندما تنخفض مستويات السعر بشكل كبير كما حصل مع نهاية عام 2014. ويمكن تلمّس الأثر المباشر لتغيرات سعر النفط في الدول المصدرة له من

² تشير هنا إلى أنّ الأرقام الواردة تمثل الصادرات وهي تختلف عن كميات الإنتاج التي يُستخدم قسم منها للاستهلاك المحلي، وأنّ أرقام 2013 فعلية، و2014 تقديرية، و2015 توقعات.

³ انظر تقرير الآفاق الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (واشنطن: صندوق النقد الدولي، كانون الثاني/يناير 2015).

⁴ إنّ نسب الزيادة في كميات التصدير تكون محدودة لا سيما في الأمد القصير نظراً لمحدودية قدرة تلك الدول على زيادة الطاقات الإنتاجية.

خلال قياس التغيّر في قيمة الصادرات النفطية الناجمة عن حاصل ضرب الكميات المصدرة عند مستويات مختلفة للسعر.

وقد قدر صندوق النقد الدولي أنّ قيمة الخسائر ستبلغ نحو 300 مليار دولار عام 2015⁵، أكبرها لدى السعودية المصدر الأكبر للنفط في العالم (135 مليار دولار) تليها الكويت (50 مليار دولار)، والإمارات (47 مليار دولار)، وقطر (44 مليار دولار)، وعمان (15 مليار دولار) والبحرين (3 مليار دولار). وفي حين يبدو أنّ أكبر الخسائر بالقيمة المطلقة هي من نصيب السعودية، فإنّ نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي تشير إلى أنّ الكويت هي أكبر الخاسرين بأكثر من 40%، وتتراوح بين 20-25% في قطر وعمان والسعودية، وفي الإمارات أقل من 15%، والبحرين أقل من 10%، واليمن أقل من 1%⁶.

وبما أنّ الصادرات النفطية هي المصدر الرئيس لإيرادات الحساب الجاري في الدول المعتمدة بشكل رئيس على النفط، فإنّ انخفاضها سينعكس سلبياً على أرصده. وهذا بالفعل ما حصل لدول مجلس التعاون التي تراجعت نسب فوائض حسابها الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 2014 بشكل ملحوظ. ومن المتوقع أن يتعمق التراجع عام 2015 لا سيما بالنسبة إلى سلطنة عمان والسعودية اللتين سيتحوّل فائضهما الجاري إلى عجز، وكذلك بالنسبة إلى الكويت وقطر اللتين من المتوقع انخفاض فائضهما الجاري بشكل كبير، ولكن بشكل أقل بالنسبة إلى الإمارات والبحرين كما هو مبين في الجدول (1).

⁵ قدر صندوق النقد الدولي قيمة الخسائر المباشرة بالفرق بين قيمة الصادرات النفطية عام 2014 بالدولار الأميركي (محسوبة بحاصل ضرب كمية صافي الصادرات النفطية عام 2014 الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر تشرين الأول/أكتوبر 2014 بمتوسط سعر برميل النفط لعام 2014 الوارد في التقرير نفسه نحو 97 دولارًا للبرميل)، والقيمة المتوقعة لصافي الصادرات النفطية عام 2015 (محسوبة بحاصل ضرب صافي كمية الصادرات النفطية الواردة في تقرير تشرين الأول/أكتوبر 2014 بالمتوسط المتوقع لسعر برميل النفط كما ورد في تحديث تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر كانون الثاني/يناير 2015، 57 دولارًا للبرميل)؛ أي بافتراض ثبات كميات التصدير مع اختلاف السعر والأخذ في الحسبان بعض الاعتبارات الخاصة بحالة كل دولة على حدة.

⁶ تقرير الآفاق الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

الجدول (1)

أرصدة الحساب الجاري في دول مجلس التعاون (% من الناتج المحلي الإجمالي)⁷

الإمارات	السعودية	عمان	البحرين	قطر	الكويت	
16.1	17.8	6.1	7.8	30.8	39.6	2013 (فعلي)
12.2	14.1	2.9	6.6	23.0	35.3	2014 (تقديري)
5.4	(1.1)	(17.6)	0.0	1.0	14.7	2015 (توقعات)

تفيد معرفة سعر التعادل اللازم لكي يكون رصيد الحساب الجاري للدول المصدرة للنفط صفراً - أي سعر برميل النفط اللازم لتساوي قيمة جانبي الطرف الدائن والمدين (المقبوضات والمدفوعات) في الحساب الجاري - في توقع قيمة الرصيد، ومن ثمّ نسبته للناتج المحلي الإجمالي. ومن ثمّ، فإنّ السعر المتوقع للنفط عام 2014⁸ والذي هو أكبر من سعر التعادل لكل دول مجلس التعاون للعام نفسه يفسّر تحقّق فوائض في أرصدة حسابها الجاري عام 2014⁹ (أي أنّ مستوى الخط الأخضر أعلى من مستويات الأعمدة باللون الأزرق في الشكل 2) . وفي المقابل، فإنّ انخفاض سعر التعادل دون مستوى السعر المتوقع للنفط لعام 2015 بالنسبة للإمارات والكويت (مستوى الأعمدة باللون الأحمر أدنى من مستوى الخط باللون البنفسجي) يفسّر توقّع حصول رصيد إيجابي لحسابها الجاري. في حين أنّ سعر التعادل المتوقع أكبر بكثير من سعر النفط المتوقع عام 2015 بالنسبة إلى سلطنة عمان؛ وهو ما يبرر توقع الرصيد السلبي لحسابها الجاري في العام نفسه، كما أنّ ضآلة الفارق بين السعرين بالنسبة للسعودية تبرر الرصيد السلبي المحدود جداً لحسابها الجاري عام 2015، وتطابق السعرين يفسر الرصيد الصفري للحساب الجاري للبحرين عام 2015.

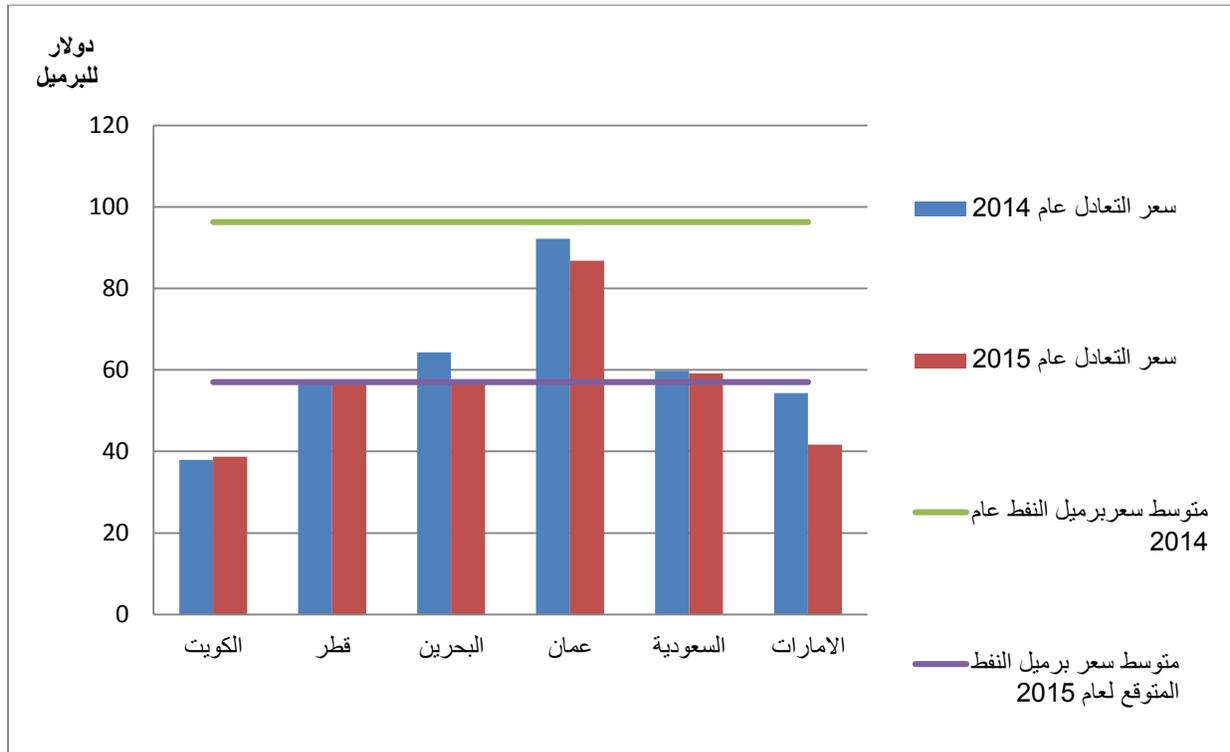
⁷ المرجع نفسه. في هذا الجدول وجميع الجداول اللاحقة، تمثل الأرقام بين الأقواس عجزاً؛ أي أنها ذات قيم سلبية.

⁸ يمثل السعر متوسط أسعار نفط برنت وغربي تكساس للتسليم الفوري ودبي الفاتح.

⁹ مع ملاحظة وجود انخفاض كبير في قيمة الفوائض نتيجة انخفاض سعر النفط عام 2014 قياساً على عام 2015.

الشكل (2)

سعر تعادل أرصدة الحساب الجاري لدول مجلس التعاون¹⁰



كما هو حال دول مجلس التعاون، فمن المتوقع تعرّض اقتصادات دول الشرق الأوسط الأخرى المصدرة للنفط لخسائر جمة نتيجة انخفاض أسعار النفط؛ إذ يقدر صندوق النقد الدولي أن تبلغ الخسائر الناجمة عن انخفاض قيمة الصادرات النفطية نحو 90 مليار دولار؛ أي ما يعادل 10% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول. ويأتي العراق في مقدمة الدول في قيمة الخسائر (46 مليار دولار)، تليها الجزائر (20 مليار دولار)، ثم إيران (16 مليار دولار)، ثم ليبيا (10 مليارات دولار)، واليمن (0.4 مليار دولار)¹¹.

¹⁰ تقرير الآفاق الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

¹¹ طريقة حساب الخسائر هي الطريقة نفسها المتبعة من قبل صندوق النقد الدولي عند حساب خسائر دول مجلس التعاون، والتي ذكرناها سابقاً.

لقد ساهم انخفاض قيم الصادرات النفطية في تحوّل فائض الحساب الجاري للعراق وليبيا والجزائر إلى عجز عام 2014، وإلى انخفاض قيمة فائض الحساب الجاري بالنسبة لإيران. وتشير التوقعات إلى زيادة عجز الحساب الجاري للجزائر والعراق واليمن عام 2015، واستمرار انخفاض الفائض بالنسبة لإيران. أما بالنسبة لليبيا، فهي تعاني عجزًا كبيرًا نتيجة انخفاض حجم تصديرها من النفط بسبب الحرب الدائرة فيها، ومن ثمّ فإنّ الزيادة المتوقعة في إنتاجها النفطي عام 2015 (انظر الشكل 1) يمكن أن تعوض قليلاً انخفاض السعر بحيث ينخفض عجز رصيد حسابها الجاري بشكل نسبي.

الجدول (2)

أرصدة الحساب الجاري في بعض دول الشرق الأوسط المصدرة للنفط (% من الناتج المحلي الإجمالي)¹²

العراق	اليمن	الجزائر	إيران	ليبيا	
2.1	(3.1)	0.4	7.2	13.6	2013 (فعلي)
(2.7)	(1.7)	(3.9)	3.6	(25.7)	2014 (تقديري)
(6.6)	(1.8)	(13.0)	1.6	(23.9)	2015 (توقعات)

إنّ مستويات سعر التعادل للحساب الجاري لكلٍ من ليبيا والعراق واليمن هي أعلى من مستوى سعر النفط عام 2014 (الأعمدة باللون الأزرق أعلى من مستوى الخط البنفسجي اللون في الشكل 3)، ومن ثمّ يبرر هذا التقديرات بوجود عجز في الحساب الجاري لتلك الدول عام 2014 كما هو واضح في الجدول (2)¹³. ومن

¹² تقرير الآفاق الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

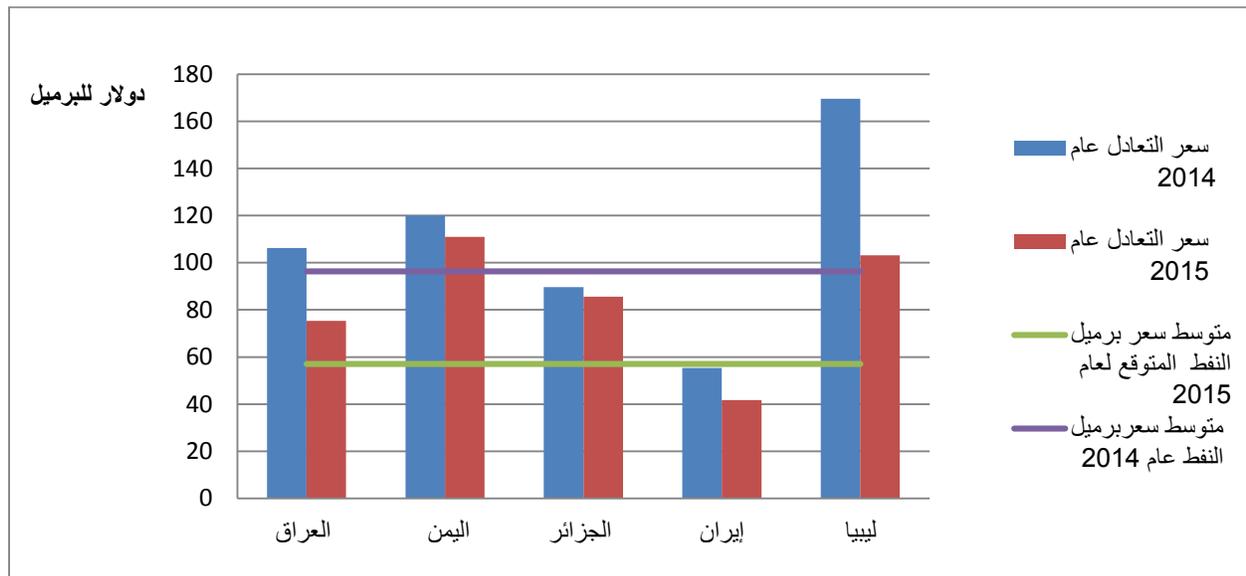
¹³ أما بالنسبة إلى الجزائر فإنّ تقديرات صندوق النقد الدولي تشير إلى أنّ سعر تعادل حسابها الجاري هو نحو 90 دولارًا للبرميل، وباعتبار أنّ هذا السعر هو أدنى من السعر المتحقق عام 2014 (97 دولارًا)، فإننا نتوقع أن يكون رصيد الحساب الجاري موجبًا وليس سالبًا كما هو وارد في الجدول (2). وعن التحقق، تبين لنا أنّ رصيد الحساب الجاري هو (- 8.3 مليار دولار أمريكي) وفق تقديرات الصندوق، ونعتقد أنّ

تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط

المتوقع أن يكون سعر التعادل للحساب الجاري لدول الشرق الأوسط المصدرة للنفط عام 2015 أكبر من سعر النفط المتوقع عام 2015 (مستوى الأعمدة باللون الأحمر أعلى من مستوى الخط باللون الأخضر في الشكل 3)، باستثناء إيران إذ يتوقع أن يكون أقل من سعر النفط المتوقع مما يعني احتمال تسجيلها فائضاً عام 2015. أما بالنسبة لليبيا، فمن المتوقع أن تشهد عجزاً كبيراً في حسابها الجاري، وكذلك الأمر بالنسبة للعراق ولكن بشكل أقل. وفي المقابل، سيؤدي ارتفاع سعر التعادل المتوقع للجزائر عام 2015 عن مستوى سعر النفط المتوقع إلى وقوع عجز في حسابها الجاري كما هو مبين في الجدول (2).

الشكل (3)

سعر تعادل الحساب الجاري في بعض دول الشرق الأوسط المصدرة للنفط¹⁴



القيمة المسجلة لسعر تعادل الحساب الجاري بالنسبة للجزائر وفق تقديرات صندوق النقد الدولي هي أدنى مما يجب أن تكون عليه لتحقيق التوازن بين جانبي الحساب الجاري!

¹⁴ تقرير الآفاق الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

ثانياً: الانعكاسات على الموازنة العامة

أدت أسعار النفط المرتفعة عام 2013 إلى تحقيق وفورات كبيرة في أرصدة المالية العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية باستثناء البحرين التي تعتبر من أصغر المصدرين بين هذه الدول (الجدول 3). وقد تسبب تدهور سعر النفط مع نهاية عام 2014 (الذي أدى إلى تخفيض قيمة متوسط سعر البرميل لكامل السنة إلى 96.3 دولارًا وفق صندوق النقد الدولي) بانخفاض نسب فوائض أرصدة المالية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في معظم دول مجلس التعاون، وإلى تحوّل الفائض المالي لسلطنة عُمان إلى عجز، وزيادة العجز المالي للبحرين. وبالنسبة لعام 2015، فإنه من المتوقع - باستثناء الكويت التي ستحقق فائض (وهو أقل بكثير مما كان عليه عام 2014) نتيجة توقع محدودية خطط إنفاقها - أن تحقق دول مجلس التعاون عجوزات يكون بعضها كبيراً كالسعودية التي أعلنت استمرارها في تمويل خطط إنفاقها التوسعية والبحرين وعمان اللتين ستعانيان انخفاض إيرادات النفط.

الجدول (3)

أرصدة الموازنة العامة في دول مجلس التعاون (% من الناتج المحلي الإجمالي)¹⁵

الإمارات	السعودية	عمان	البحرين	قطر	الكويت	
8.6	8.7	4.8	(4.3)	14.4	34.7	2013 (فعلي)
6.0	1.1	(1.4)	(5.4)	9.2	21.9	2014 (تقديرات)
(3.7)	(10.1)	(16.4)	(12.1)	(1.5)	11.1	2015 (توقعات)

¹⁵ المرجع نفسه. الأرقام الخاصة بالبحرين والكويت وعمان هي أرقام الحكومة المركزية، أما بالنسبة للإمارات فهي تضم الحكومة الاتحادية وأبو ظبي ودبي والشارقة.

وبمقارنة أسعار النفط المتحققة عام 2014 مع سعر التعادل اللازم لكي يكون رصيد موازنة المالية العامة لدول مجلس التعاون صفرًا (الشكل 4)، يتبين أنّ الكويت وقطر والإمارات حققت فائضًا واضحًا في الموازنة عام 2014 لأنّ سعر النفط المتحقق (نحو 97 دولارًا للبرميل) هو أكبر من سعر التعادل المطلوب لموازنة إيراداتها ونفقاتها لعام 2014 (أي أنّ مستوى الخط البنفسجي اللون أعلى من مستوى الأعمدة باللون الأزرق)؛ مما جعل إيرادات الموازنة المتحققة أكبر مما هو لازم لتمويل النفقات. بينما نلاحظ أنّ البحرين وعمان سجلتا عجزًا ماليًا بسبب ارتفاع قيمة سعر التعادل فوق مستوى سعر النفط المتحقق¹⁶. وإذا صدقت التوقعات بخصوص سعر النفط لعام 2015 (57 دولارًا للبرميل)، فهذا يعني أنّ سعر تعادل الموازنة العامة لمعظم دول مجلس التعاون باستثناء الكويت سيكون أكبر من سعر النفط؛ أي أنّ مستويات الأعمدة باللون الأحمر (سعر التعادل) أعلى من مستوى الخط الأخضر (سعر النفط) في الشكل (4)، وأنها ستشهد عجزًا ماليًا في الموازنة العامة عام 2015 كما هو مبين في الجدول (3).

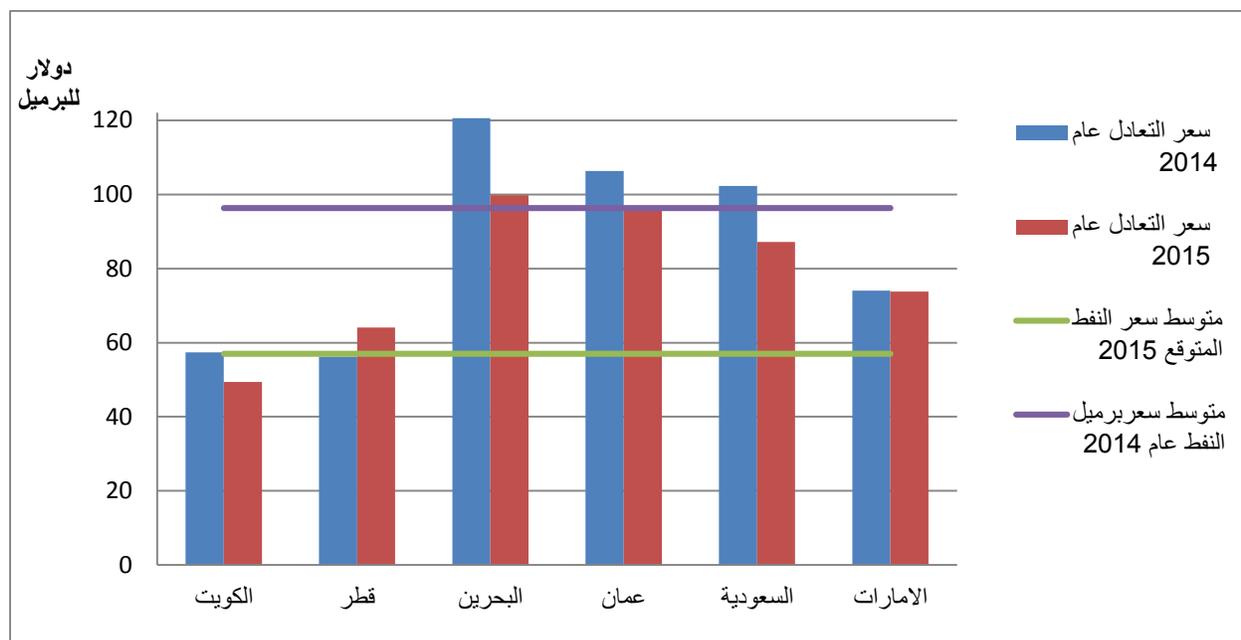
¹⁶ وفي ما يخص السعودية، نشير إلى أنه إذا اعتمدنا سعر التعادل وفق حسابات صندوق النقد الدولي (102.3 دولار) فهذا يعني توقع وجود عجز في رصيد المالية العامة عام 2014 وليس وجود فائض (1.1% من الناتج) كما هو وارد في الجدول (3). ونشير إلى أنّ الباحث علي العيساوي قد قدرّ سعر تعادل الموازنة العامة للسعودية عام 2014 بـ 98.5 دولارًا للبرميل (وهو أعلى من سعر النفط المتحقق عام 2014)، وقد أشار إلى أنّ الموازنة العامة سجلت عجزًا ماليًا قدره 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي، انظر الرابط التالي:

http://www.apicorp-arabia.com/Research/Commentaries/2015/Commentary_V10_N03_2015.pdf

وبغض النظر عن دقة التقديرات، فإنّ الفكرة هي أنه لا شك أنّ ارتفاع مستوى سعر تعادل الموازنة العامة فوق مستوى سعر النفط المتحقق يعني وجود عجز في الموازنة العامة.

الشكل (4)

سعر تعادل الموازنة العامة في دول مجلس التعاون¹⁷



وفي ما يتعلق بدول الشرق الأوسط المصدرة للنفط غير دول مجلس التعاون، والتي تعاني عجزاً في موازنتها المالية منذ عام 2013 (انظر الجدول 4)، تشير التقديرات إلى ارتفاع كبير في قيمة العجز المالي لليبيا عام 2014 نتيجة انخفاض كميات تصديرها من النفط وانخفاض سعره أيضاً. ونظراً لتوقع ارتفاع ملحوظ في حجم صادراتها النفطية عام 2015 (انظر الشكل 1) مع توقع تحسن الأوضاع السياسية فيها، يتوقع انخفاض نسبة عجزها المالي. أما بالنسبة للجزائر، فمن المتوقع زيادة ملحوظة في نسبة عجزها المالي عام 2015 لانخفاض إيرادات قطاع النفط والغاز التي تعتمد عليها في تمويل إنفاقها الحكومي المتوقع توسعه عام 2015 (كما سنرى

¹⁷ تقرير الآفاق الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

لاحقاً). وكذلك الأمر بالنسبة لإيران والعراق اللتين من المتوقع أن يزداد عجز موازنتهما المالية عام 2015 ولكن بنسب بسيطة.

الجدول (4)

أرصدة الموازنة العامة في بعض دول الشرق الأوسط المصدرة للنفط (% من الناتج المحلي الإجمالي)¹⁸

ليبيا	إيران ¹⁹	الجزائر	اليمن	العراق	
(4.0)	(2.2)	(1.9)	(6.9)	(5.9)	2013 (فعلي)
(43.3)	(1.4)	(7.4)	(5.4)	(4.9)	2014 (تقديرات)
(37.1)	(3.4)	(15.1)	(5.2)	(6.1)	2015 (توقعات)

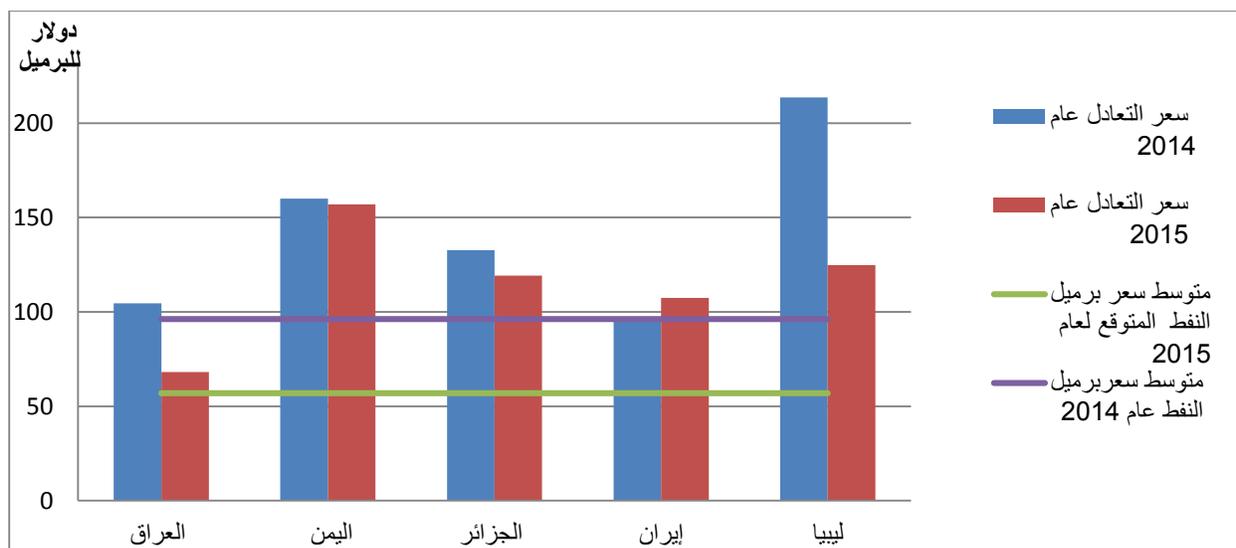
يبين الشكل (5) أنّ سعر تعادل موازنة المالية العامة كان أكبر مما كان عليه سعر النفط عام 2014 (مستويات الأعمدة باللون الأزرق أعلى من مستوى الخط البنفسجي اللون)؛ مما أدى إلى عجز مالي كبير في ليبيا ودرجات متفاوتة في الجزائر واليمن والعراق وإيران (انظر الجدول 4).

¹⁸ المرجع نفسه.

¹⁹ الأرقام الخاصة بإيران تخص الحكومة المركزية وصندوق الإنماء الوطني باستثناء بعض برامج الدعم المستهدف.

الشكل (5)

سعر تعادل الموازنة المالية في بعض دول الشرق الأوسط المصدرة للنفط²⁰



كما نلاحظ ارتفاع مستويات سعر تعادل أرصدة المالية العامة (سعر التعادل اللازم لموازنة الإيرادات والنفقات في المالية العامة) عن مستوى سعر النفط عام 2015 مقارنة بعام 2014 (مستويات الأعمدة باللون الأحمر أعلى من مستوى الخط ذي اللون الأخضر)؛ ما يعني توقع حصول عجز في الموازنة العامة لتلك الدول كما هو مبين في الجدول (4).

لقد ساهمت العوائد الضخمة التي جنتها دول مجلس التعاون المصدرة للنفط في السنوات الأخيرة في تمويل العجوزات المزمّنة لموازنتها المالية للقطاعات خارج قطاع النفط والغاز. وعلى الرغم من تكرار تأكيد هذه الدول في خططها وإستراتيجياتها التنموية على تحسين مساهمة تلك القطاعات في التنمية الاقتصادية ورفد الخزينة العامة بالإيرادات، فقد فشلت فعلياً في تحقيق ذلك. وخير دليل على ذلك هو العجوزات الكبيرة في أرصدة الموازنة العامة للقطاعات خارج النفط والغاز عامي 2013-2014 كما هو مبين في الجدول (5)، والتي يتوقع

²⁰ تقرير الآفاق الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط

لها أن تتخفف بنسب متفاوتة عام 2015 في جميع دول مجلس التعاون نتيجةً لتوقع إعادة النظر في الخطط الإنفاقية لعدد من القطاعات الاقتصادية (أي تخفيض الإنفاق في تلك القطاعات وليس نتيجة زيادة الإيرادات المتوقع تحصيلها في تلك القطاعات)، باستثناء دولة قطر التي يبدو أنها ماضية في إنفاقها نتيجة التزامها بتنظيم بطولة كأس العالم 2022؛ ما يعني زيادةً في عجز موازنتها المالية للقطاعات غير النفط والغاز.

الجدول (5)

أرصدة الموازنة العامة للقطاعات غير النفطية في دول مجلس التعاون (% من الناتج المحلي الإجمالي)²¹

الإمارات	السعودية	عمان	البحرين	قطر	الكويت	
(30.4)	(52.7)	(79.2)	(34.6)	(25.2)	(71.6)	2013 (فعلي)
(27.6)	(54.9)	(84.0)	(35.1)	(23.0)	(90.5)	2014 (تقديرات)
(24.8)	(47.9)	(71.6)	(33.4)	(25.9)	(56.2)	2015 (توقعات)

وكما هو حال دول مجلس التعاون، فإن الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط تعاني عجزاً كبيراً في أرصدة الموازنات المالية للقطاعات غير النفط والغاز عام 2013 لا سيما في ليبيا والعراق والجزائر (الجدول 6). وتشير التقديرات إلى انخفاض قيمة العجز عام 2014 بنسب متفاوتة بين الدول باستثناء الجزائر التي تشهد ارتفاعاً بسيطاً في نسبة العجز، في حين أنه من المتوقع أن تخفف جميع تلك الدول إنفاقها العام خارج قطاع النفط والغاز عام 2015 مما سيؤدي إلى تخفيض نسب العجز فيها.

²¹ المرجع نفسه.

الجدول (6)

أرصدة الموازنة العامة للقطاعات غير النفط والغاز في بعض دول الشرق الأوسط المصدرة للنفط (% من الناتج المحلي الإجمالي)²²

العراق	اليمن	الجزائر	إيران	ليبيا	
(71.8)	(24.9)	(34.4)	(10.3)	(176.2)	2013 (فعلي)
(67.7)	(19.5)	(37.2)	(8.2)	(132.3)	2014 (تقديرات)
(54.9)	(13.9)	(35.2)	(7.4)	(119.1)	2015 (توقعات)

ثالثاً: تغيرات الدين الخارجي والاحتياطات الرسمية في ظل انخفاض سعر النفط

من الصعب تبين طبيعة تأثير إجمالي الدين الخارجي للدول المصدرة للنفط بتغيرات سعر النفط لا سيما في الفترات القصيرة الأمد؛ إذ إن قرارات الاستدانة الخارجية تتحدد بعدة اعتبارات اقتصادية سياسية، وعادة ما تكون هذه الاعتبارات إستراتيجية طويلة المدى. ومن ثم، من الصعب ربط التغيرات القصيرة الأمد في سعر النفط بتغيرات قيم الدين الخارجي في الأمد القصير. لكن لا شك أن تغيرات سعر النفط تؤثر في قدرة الدول المستدينة على سداد التزاماتها المتمثلة في أعباء (فوائد الدين) لا سيما عندما يكون قسم كبير من الديون مستخدمة لتمويل عمليات قطاع النفط وأنشطته، ومن ثم يؤثر انخفاض عوائد بيع النفط سلباً في قدرة الدول على الإيفاء بأعباء الديون وقد يؤثر في مرحلة ما (إن استمر الانخفاض لفترات طويلة) على مستوى الاستثمار في قطاع النفط.

ويبين الجدول (7) وجود نسب مرتفعة للدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لبعض دول مجلس التعاون مثل البحرين وقطر والإمارات عام 2013. وهنا، نرجح أن قسماً مهماً من الدين الخارجي هو التزامات مالية

²² المرجع نفسه.

تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط

نتيجة التوسع في ما حصل في قطاع النفط والغاز في تلك الدول. كما تبين التقديرات ارتفاع نسب الدين في معظم دول الخليج عام 2014 (بنسب محدودة) باستثناء قطر وعمان اللتين انخفضت نسبة الدين فيهما نسبياً. وفي المقابل، ترجّح التوقعات ارتفاع نسب الدين الخارجي (بمستويات متفاوتة) في كل دول مجلس التعاون عام 2015. ومن نافلة القول إن انخفاض سعر النفط يساهم في ذلك الارتفاع؛ إذ قد تلجأ بعض الدول إلى الاستدانة لتعويض النقص المتوقع في عوائد تصدير النفط.

الجدول (7)

نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون (%)²³

الإمارات	السعودية	عمان	البحرين	قطر	الكويت	
42.5	11.6	11.5	133.9	82.0	17.9	2013 (فعلي)
45.3	11.7	11.1	137.8	78.5	19.3	2014 (تقديرات)
51.6	14.1	13.6	157.5	87.5	26.4	2015 (توقعات)

ويبدو أنّ نسب الدين الخارجي إلى الناتج في دول الشرق الأوسط المصدرة للنفط أقل من مثيلاتها في دول مجلس التعاون (الجدول 8)، ومن المتوقع عمومًا أن تشهد تغيرات طفيفة جدًا عام 2015 قياسًا إلى عام 2014 باستثناء العراق الذي ستزداد نسبة دينه الخارجي إلى ناتجه المحلي.

²³ المرجع نفسه.

الجدول (8)

إجمالي الدين الخارجي في بعض دول الشرق الأوسط المصدرة للنفط (% من الناتج المحلي الإجمالي)²⁴

ليبيا	إيران	الجزائر	اليمن	العراق	
8.5	1.7	1.6	15.2	26.0	2013 (فعلي)
13.1	1.6	1.5	14.1	26.0	2014 (تقديرات)
12.2	1.5	1.1	14.1	30.5	2015 (توقعات)

ونود الإشارة إلى نقطة نعتقد أنها مهمة بخصوص الديون، وقد تساهم في تفسير موقف الدول المصدرة للنفط من منظمة الأوبك ومن خارجها بعدم تخفيض كميات الإنتاج نتيجة انخفاض السعر، وهي أن حجم الديون في قطاع الطاقة قد ارتفع بشكل ملحوظ خلال الفترة 2006-2014 نتيجة التوسع في عمليات الاستكشاف والحفر والتقيب؛ فبلغ متوسط معدل النمو السنوي في حجم الديون في قطاع الطاقة خلال تلك الفترة نحو 20% في دول الأوبك والدول الناشئة ونحو 13% في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ونحو 10% في أميركا. ومن ثم، فإن انخفاض السعر الذي حصل في النصف الثاني من عام 2014 قد شكّل تهديداً جدياً للمراكز المالية لهؤلاء المنتجين وعرضهم للخطر وحدّ من قدرتهم على دفع الفوائد المستحقة على ديونهم. مما دفعهم لاتخاذ قرار الحفاظ على مستويات الإنتاج وعدم تخفيضها؛ ما عزّز انخفاض السعر أكثر فأكثر²⁵.

وفي ما يخص تأثير الاحتياطات الرسمية²⁶ للدول المصدرة للنفط بتغيرات سعر النفط، لا شك أنها (أي الاحتياطات) تتأثر حتماً بانخفاض السعر نتيجة تناقص إيرادات القطع الأجنبي الناجم عن عمليات بيع النفط.

²⁴ المرجع نفسه.

²⁵ <http://www.bis.org/statistics/gli/gli1502graph1.jpg>

²⁶ تتضمن احتياطات القطع الأجنبي والذهب وحقوق السحب الخاصة.

وتتميز السعودية بين دول مجلس التعاون بالقيمة الكبيرة للاحتياطيات الرسمية لديها؛ إذ تعدت 700 مليار دولار عام 2013 بوصفها أكبر مورد عالمي للنفط في العالم، في حين يتوافر لدى البحرين أقل احتياطي من القطع الأجنبي (5 مليارات دولار) عام 2013.

الجدول (9)

إجمالي الاحتياطيات الرسمية في دول مجلس التعاون²⁷، (مليار دولار)

الإمارات	السعودية	عمان	البحرين	قطر	الكويت	
68.1	718.4	16.0	5.0	42.2	29.2	2013 (فعلي)
70.2	734.3	18.1	5.4	46.9	35.5	2014 (تقديرات)
74.7	682.2	18.6	3.9	33.1	37.6	2015 (توقعات)

نلاحظ أنّ تراجع أسعار النفط عام 2014 لم يخلف آثارًا على قيم الاحتياطيات الرسمية في دول مجلس التعاون التي شهدت ارتفاعات متفاوتة في حجم احتياطياتها نتيجة تفاوت درجة اعتمادها على عوائد النفط من جهة ونتيجة توافر مصادر أخرى للقطع مثل عوائد الغاز في قطر، والسياحة في الإمارات خصوصًا إمارة دبي.

ومن المتوقع أن تشهد احتياطيات السعودية وقطر انخفاضًا كبيرًا نتيجة التزاماتها التنموية في مجال البنى التحتية والإنشاء والتشييد والقطاعات الأخرى، وبسبب انخفاض أرصدة حساباتها الجارية كما هو مبين في الجدول (1). في حين يتوقع ارتفاع الاحتياطي الرسمي في كل من الكويت والإمارات نتيجة توقع تسجيل فوائض في أرصدة حسابها الجاري (انظر الجدول 1) .

²⁷ تقرير الآفاق الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وتتضمن الأرقام الخاصة بالسعودية الأصول الأجنبية لمؤسسة النقد السعودي (ساما)، في حين أنّ الأرقام الخاصة بالإمارات تتضمن أرقام المصرف المركزي ولا تتضمن الأصول الخارجية لصناديق الاستثمار السيادية للإمارات. ومن ثمّ، فإنّ الأرقام الخاصة بالإمارات هي في الواقع أكبر مما هو مذكور في الجدول.

وبالنسبة إلى وضع الاحتياطي الرسمي في دول الشرق الأوسط الأخرى المصدرة للنفط، يبيّن الجدول (10) انخفاضاً ملحوظاً في قيمته عام 2014 قياساً بعام 2013 في كلٍ من ليبيا والجزائر والعراق نتيجة الزيادة الملحوظة في عجز حسابها الجاري (انظر الجدول 2)، ويتوقع أن تستمر قيم الاحتياطي في التراجع عام 2015 مع توقع استمرار تدهور رصيد الحساب الجاري لتلك الدول نتيجة انخفاض عوائد تصدير النفط (بسبب تراجع السعر). وفي المقابل، نلاحظ وجود تحسّن في الاحتياطي الرسمي بالنسبة إلى إيران بسبب توقع تسجيل فائض في حسابها الجاري عام 2014، وكذلك الحال عام 2015 الذي ربما يشهد زيادةً في تصدير النفط والغاز إذا تقلصت العقوبات المفروضة عليها. وبالنسبة لليمن تبدو تغيرات الاحتياطي تسير نحو الانخفاض، وإن كان بنسب بسيطة، إذ يتوقع أن تؤثر الاضطرابات الجيوسياسية جنباً إلى جنب مع انخفاض سعر النفط في حسابها الجاري، ومن ثمّ تقليص حجم احتياطياتها الرسمية.

الجدول (10)

إجمالي الاحتياطيات الرسمية في دول الشرق الأوسط المصدرة للنفط،²⁸ (مليار دولار)

ليبيا	إيران	الجزائر	اليمن	العراق	
107.6	117.6	194.0	4.9	77.8	2013 (فعلي)
89.3	126.5	187.2	3.9	69.1	2014 (تقديرات)
72.4	130.1	156.6	3.7	55.8	2015 (توقعات)

ننوه هنا إلى أنّ الأرقام الواردة في الجدولين (9 و10) لا تعكس بالضرورة حجم أصول الصناديق السيادية لدول الشرق الأوسط والتي تقدر نسبتها بنحو 37% من إجمالي أصول الصناديق السيادية العالمية التي تبلغ نحو

²⁸ المرجع نفسه.

7112 مليار دولار²⁹. ولهذا السبب تشير التقديرات إلى قدرة دول المنطقة لا سيما دول مجلس التعاون والجزائر وليبيا على امتصاص آثار انخفاض سعر النفط في اقتصاداتها في الأمد القصير على الأقل³⁰، وتكون قدرة البحرين وعمان والعراق وإيران واليمن بدرجات أقل نتيجة الاضطرابات السياسية فيها واحتمالات تفاقمها وعجز الموازنة العامة والعقوبات المفروضة عليها. وربما يفسر هذا إصرار دول منظمة أوبك على عدم تخفيض سقف الإنتاج اليومية على الرغم من انخفاض الأسعار، فقد دأب مسؤولو المنظمة في الأشهر القليلة الماضية على التأكيد على قدرة بلدانهم على التكيف مع انخفاض الأسعار وامتصاص تداعياتها، كما قال وزير النفط السعودي علي النعيمي بأنهم مستمرون في إنتاج الكميات نفسها حتى لو وصل السعر إلى 20 دولارًا للبرميل³¹. كما أكد سهيل المزروعى وزير النفط في الإمارات العربية المتحدة في تصريحات صحافية نقلتها وكالة رويترز على تفاؤله باستقرار أسعار النفط عند مستوى عادل للمستهلكين والمنتجين³².

رابعًا: محصلة الانعكاسات على معدلات النمو الحقيقي

ألقى انخفاض سعر النفط عام 2014 بظلاله على أداء اقتصادات الدول المصدرة للنفط، ولا سيما تلك التي تعتمد عليه بشكل مفرط في دخلها القومي وإيراداتها الحكومية. وقد رأينا سابقاً أثر تداعيات انخفاض سعر النفط في جوانب متعددة تمسّ اقتصادات تلك الدول مثل حسابها الجاري وموازنتها الحكومية واحتياطياتها الرسمية.

²⁹ انظر الموقع الإلكتروني لمعهد صناديق الثروة السيادية، 2015/2/22، انظر:

<http://www.swfinstitute.org/fund-rankings>

³⁰ انظر تقرير صندوق النقد الدولي، وكذلك تصريحات رئيس البنك الدولي جيم يونغ كيم لجريدة الشرق الأوسط، 22 كانون الثاني/يناير 2015.

³¹ أتى هذا التصريح خلال لقاء وزير النفط السعودي علي النعيمي مع نشرة "ميس" MEES في 21 كانون الأول/ديسمبر 2014 والذي انتشر بسرعة في معظم وكالات الأنباء العالمية كونه يعكس وجهة نظر أهم مورد عالمي للنفط في العالم. تشير هنا إلى أن نشرة "ميس" هي عبارة عن نشرة اقتصادية متخصصة بشؤون الشرق الأوسط خصوصاً قطاع النفط والغاز، وموقعها الإلكتروني هو:

<https://www.mees.com>

³² "الإمارات: لا داعي لاجتماع أوبك وأسعار النفط ستستقر"، جريدة العربي الجديد، 15 كانون الأول/ديسمبر 2014، في:

<http://bit.ly/1GB17gD>

وسنناقش في ما يلي حصيلة تداعيات انخفاض سعر النفط تجاه معدلات نمو اقتصادات دول الشرق الأوسط المصدرة للنفط.

تبين التقديرات أنّ معدلات نمو اقتصادات دول مجلس التعاون (مقاسة بالتغيّر المئوي السنوي في الناتج المحلي الإجمالي) عام 2014 أقلّ نسبياً مما كانت عليه عام 2013 (الجدول 11)، وذلك نتيجة انعكاسات انخفاض سعر النفط لا سيما في دولة الإمارات التي شهدت أكبر انخفاض في معدل نموها الحقيقي، وكانت السعودية هي الاستثناء الوحيد والتي حققت معدل نمو حقيقي عام 2014 أكبر مما كان عليه عام 2013، وربما يعود السبب في ذلك إلى زيادة كميات إنتاجها من النفط مع نهاية عام 2014. وفي المقابل، ترجّح التوقعات ارتفاع معدلات النمو الحقيقي لجميع دول مجلس التعاون عام 2015 قياساً بعام 2014 باستثناء السعودية والبحرين اللتين يتوقع أن تسجلا معدلات نمو أقلّ.

الجدول (11)

معدلات النمو الحقيقي لدول مجلس التعاون (التغير المئوي السنوي في الناتج المحلي الإجمالي)³³

الإمارات	السعودية	عمان	البحرين	قطر	الكويت	
4.8	2.7	4.8	5.3	6.3	1.5	2013 (فعلي)
0.3	3.6	3.4	4.8	6.2	1.3	2014 (تقديرات)
3.1	2.8	4.5	3.3	7.1	1.7	2015 (توقعات)

ونلاحظ تفاوت في تقديرات معدلات النمو في دول الشرق الأوسط الأخرى المصدرة للنفط والتي تتأثر بانخفاض سعر النفط وبموامل جيوسياسية مهمة. فالتقديرات تشير إلى انكماش الاقتصاد العراقي عام 2014 قياساً بعام

³³ تقرير الآفاق الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

2013، وكذلك زيادة معدل انكماش الاقتصاد الليبي نتيجة النزاع الدائر في البلاد، والذي يؤثر في قدرتها الإنتاجية من النفط. كما يتدنى معدل النمو في اليمن ليصبح قريباً من الصفر بقليل (الجدول 12).

الجدول (12)

معدلات النمو الحقيقي لدول الشرق الأوسط المصدرة للنفط (التغير المئوي السنوي في الناتج المحلي الإجمالي)³⁴

العراق	اليمن	الجزائر	إيران	ليبيا	
4.2	4.8	2.8	(1.9)	(13.6)	2013 (فعلي)
(0.5)	0.3	4.6	3.0	(22.9)	2014 (تقديرات)
2.5	3.1	4.1	0.6	14.7	2015 (توقعات)

وتبدو التوقعات متفائلة بتحسّن الأوضاع الجيوسياسية في العراق واليمن وليبيا مما سينعكس إيجابياً على النشاط الإنتاجي لا سيما في قطاع النفط؛ ما يعني توقع تسجيل معدلات نمو موجبة فيها عام 2015. وبالنسبة للجزائر، فعلى الرغم من انخفاض سعر النفط، تشير التقديرات إلى تسجيل معدلات نمو موجبة عام 2014 قياساً بعام 2013، وتوقع انخفاض بسيط في معدل نموها عام 2015 لا سيما في ظل التأكيدات على أنها مستمرة في تنفيذ برامجها التنموية مع اتباع خطوات أخرى مثل إنجاز البرنامج الاستثماري وترشيد النفقات العامة والتحكم في التجارة الخارجية وتدفق الرساميل وتنشيط قطاعات البتروكيماويات والزراعة والسياحة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال³⁵. وترجّح التوقعات أن يتراجع أداء اقتصاد إيران عام 2015 قياساً بعام 2014، وهي التي تشهد

³⁴ المرجع نفسه.

³⁵ لقد اتخذت هذه القرارات بعد الاجتماع الحكومي المصغر الذي عقد في 23 كانون الأول/ ديسمبر 2014 والذي ترأسه رئيس جمهورية الجزائر، انظر: "حديث الوزير الأول لوكالة الأنباء الجزائرية"، 6 كانون الثاني/ يناير 2015، في:

معدلات تضخم متزايدة وانخفاضاً في قيمة عملتها وزيادة في عجز موازنتها العامة مما قد يؤثر في نشاطها الإنتاجي، ولا سيما في ظل عدم وضوح التكهّنات بمآل الاتفاق

النووي ومصير العقوبات المفروضة عليها واستمرار انغماسها في قضايا إقليمية ترتب عليها أعباء اقتصادية تؤثر بشكل ما في حصيلة نشاطها الاقتصادي.

ولتلمس أبعاد تغيرات سعر النفط على دول الشرق الأوسط المصدرة للنفط، فمن المهم معرفة أثرها في القطاعات النفطية وغير النفطية. لقد تفاوتت معدلات النمو الحقيقي لقطاع النفط بين دول مجلس التعاون عام 2013، فقد سجلت معدلات لافتة في البحرين والإمارات وعمان وأخرى سلبية أو قريبة من الصفر في الدول الأخرى (الجدول 13). وباستثناء السعودية، فقد انخفضت معدلات نمو القطاع النفطي في كل دول مجلس التعاون عام 2014. وترجّح التوقعات ارتفاع معدلات نمو القطاع النفطي بشكل خجول في الكويت والإمارات عام 2015، وانخفاضها في السعودية والبحرين وتحسنها بشكل لافت في عمان وقطر.

الجدول (13)

معدلات النمو الحقيقي في قطاع النفط والغاز في دول مجلس التعاون (تغير منوي نسبي في الناتج

المحلي الإجمالي الحقيقي)³⁶

الإمارات	السعودية	عمان	البحرين	قطر	الكويت	
4.8	(1.6)	3.1	15.3	0.2	(0.8)	2013 (فعلي)
0.2	1.7	0.4	5.0	(2.1)	0.0	2014 (تقديرات)
0.4	0.9	3.4	2.5	1.0	0.3	2015 (توقعات)

وقد حققت دول مجلس التعاون نموًا حقيقيًا ملحوظًا في القطاعات غير قطاع النفط والغاز عام 2013 (الجدول 14) ولا سيما في قطر التي حصل فيها توسُّع كبير في قطاع البناء والتشييد وتحسن ملحوظ في قطاع الخدمات وفي الصناعة التحويلية³⁷، واستمر الحال كذلك عام 2014. وتشير التقديرات إلى وجود انخفاض ملموس في معدلات النمو في كل من الكويت والسعودية وبنسبة قليلة في الإمارات عام 2014 مقارنة بعام 2013، في حين ارتفع معدل النمو خارج النفط والغاز بشكل ملموس في البحرين، ولم يحصل تغيير بالنسبة إلى عُمان. وترجح التوقعات أن تسجل دول مجلس التعاون كلها معدلات نمو حقيقي عام 2015 أدنى مما سجل عام 2014 باستثناء الكويت التي تسجل انتعاشًا محدودًا.

الجدول (14)

معدلات النمو الحقيقي خارج قطاع النفط والغاز في دول مجلس التعاون (تغير مئوي نسبي في الناتج

المحلي الإجمالي الحقيقي)³⁸

الإمارات	السعودية	عمان	البحرين	قطر	الكويت	
5.4	6.4	6.5	3.0	11.0	5.6	2013 (فعلي)
5.2	5.1	6.5	4.7	11.6	3.5	2014 (تقديرات)
5.0	4.3	5.5	3.5	10.6	4.0	2015 (توقعات)

لقد سجل معدل النمو الحقيقي للقطاع النفطي انكماشًا كبيرًا عام 2013 في كل من الجزائر وإيران وليبيا مقابل تحسن جيد في اليمن ومحدود جدًا في العراق (الجدول 15). وتشير التقديرات إلى تحسن واضح في الناتج

³⁷ انظر تحديث تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2013-2014 الصادر عن وزارة التخطيط التنموي والإحصاء في قطر.

³⁸ تقرير الآفاق الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

الحقيقي للقطاع النفطي (كميات الإنتاج) في كل من إيران والجزائر والعراق عام 2014 على الرغم من تراجع السعر، في حين زادت حدة الانكماش في ليبيا وانكمش الناتج في اليمن نتيجة تفاقم حدة الاضطرابات والنزاعات فيهما؛ ما أثر في القدرة الإنتاجية فيهما. ومن المرجح أن تتراجع وتيرة أداء القطاع النفطي في الجزائر وإيران بفعل تراجع السعر عام 2015، مقابل توقع تحسن إنتاج ليبيا واليمن والعراق على خلفية توقع تحسن الأوضاع الجيوسياسية فيهما وتوقع زيادة إنتاجها من النفط.

الجدول (15)

معدلات النمو الحقيقي في القطاعات النفطية في دول الشرق الأوسط المصدرة للنفط (تغير مئوي نسبي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)³⁹

العراق	اليمن	الجزائر	إيران	ليبيا	
0.3	13.2	(5.5)	(8.9)	(31.6)	2013 (فعلي)
5.9	(11.3)	2.3	7.3	(51.2)	2014 (تقديرات)
5.7	4.1	1.8	(2.7)	44.1	2015 (توقعات)

وترجح التقديرات أنّ عام 2014 كان كارثيًا بالنسبة للقطاعات غير النفطية في العراق وليبيا حيث سجلت معدل نمو سلبي وأدنى بكثير مما سجلته عام 2013 (الجدول 16). ويمكن أن يعزى السبب في ذلك إلى تأثير النزاعات وارتدادات انخفاض سعر النفط في الخطط التنموية خارج قطاع النفط. كما انخفض معدل النمو السنوي بشكل ملحوظ في اليمن والجزائر عام 2014 قياسًا بعام 2013، مقابل تحسن النمو في إيران. كما ترجح التوقعات أن يتحسن الوضع بالنسبة لليبيا والعراق واليمن عام 2015، وذلك مع توقع تحسن الوضع

³⁹ المرجع نفسه.

الأممي وانخفاض حدة الاضطرابات الجيوسياسية. في حين يتوقع تراجع معدل النمو في الجزائر وإيران عام 2015 نتيجة ارتدادات انخفاض المتوقع لعوائد النفط عام 2015 على أداء القطاعات غير النفطية.

الجدول (16)

معدلات النمو الحقيقي في القطاعات غير النفطية في دول الشرق الأوسط المصدرة للنفط (تغير مئوي نسبي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)⁴⁰

العراق	اليمن	الجزائر	إيران	ليبيا	
7.3	04.	7.1	(1.1)	8.7	2013 (فعلي)
(5.2)	1.5	5.5	2.5	(1.0)	2014 (تقديرات)
0.0	3.0	4.9	1.0	3.5	2015 (توقعات)

ومن المفترض، نظرياً، أنه عندما تتخفف أسعار النفط يتوقع أن يتراجع المستوى العام للأسعار، وكلما كان انخفاض سعر النفط كبيراً، كان التراجع في معدلات التضخم كبيراً أيضاً. لكن من الناحية العملية، يبدو هذا الأثر أكثر احتمالاً للوقوع في الدول المستوردة للنفط التي لا تتبنى سياسات دعم الوقود؛ أي تغيرات في سعر النفط عالمياً ستخفف من مستوى الأسعار فيها. أما في الدول المصدرة للنفط والتي تتبع سياسات دعم الوقود، فعادة ما يكون أثر تغيرات سعر النفط في مستويات الأسعار فيها محدوداً كونها تبيع المنتجات النفطية محلياً بأسعار أقل من السعر العالمي، وأحياناً بفارق كبيرة. لكن إذا أدى انخفاض سعر النفط عالمياً لانخفاض مستويات الأسعار في الدول المستوردة للنفط (المتقدمة)، والتي عادة ما تصدر عدداً من السلع المتنوعة لا سيما الجاهزة والوسيلة إلى الدول المصدرة للنفط وإلى انخفاض تكاليف الشحن والتأمين، فإنه من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى انخفاض معدلات التضخم في الدول المصدرة للنفط.

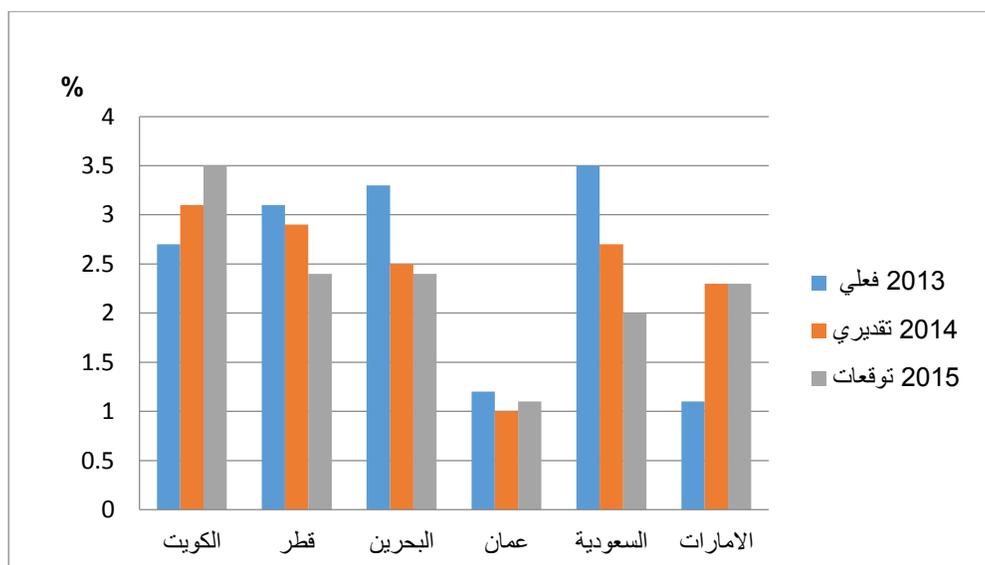
⁴⁰ المرجع نفسه.

يبين الشكل (6) حصول انخفاضٍ محدودٍ نسبياً في معدلات التضخم (مقاسة بالتغير المئوي السنوي في سعر المستهلك) في كل من قطر والسعودية وعمان والبحرين عام 2014 قياساً بعام 2013، وحصول ارتفاع في الإمارات والكويت. في المقابل، ترجح التوقعات استمرار انخفاض معدلات التضخم خلال عام 2015 في كل من السعودية والبحرين وقطر، وارتفاعه بشكل بسيط في عمان والكويت وعدم تغيير مستواه في الإمارات.

ويبدو أنّ مستويات التضخم في دول الشرق الأوسط الأخرى المصدرة للنفط لا سيما في إيران واليمن هي أكبر من نظيراتها في دول مجلس التعاون (الشكل 7). وقد انخفض معدل التضخم بشكلٍ كبيرٍ جداً في إيران عام 2014 قياساً بعام 2013 وكذلك بالنسبة لليمن، في حين كانت تغيراته محدودة جداً في الدول الأخرى. ومن المرجح أن تكون تغيرات التضخم محدودة نسبياً عام 2015 على الرغم من توقع انخفاض سعر النفط لأسباب متعددة منها الاضطرابات السائدة في بعض الدول والتي تؤثر في مسألة العرض والطلب فيها، وقضية العقوبات في حالة إيران.

الشكل (6)

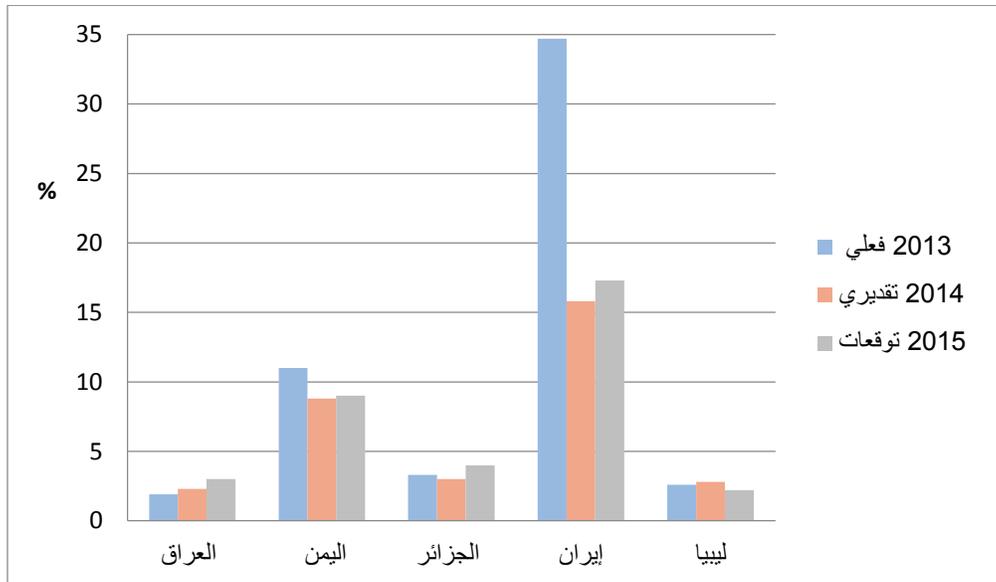
معدلات تضخم الأسعار في دول مجلس التعاون⁴¹



⁴¹ المرجع نفسه.

الشكل (7)

معدلات تضخم الأسعار في دول الشرق الأوسط المصدرة للنفط⁴²



خاتمة

لقد استعرضنا في هذه الورقة مجموعةً من التداعيات المحتملة لانخفاض سعر النفط تجاه اقتصادات الدول المصدرة له في الشرق الأوسط من خلال محاولة تلمّس تغييرات مسار مجموعة من مؤشرات الاقتصاد الكلية على خلفية انخفاض سعر النفط عام 2014 وتوقع حصول انخفاض أكبر عام 2015.

وقد تبين أنّ الآثار المباشرة لانخفاض سعر النفط تتمحور في انخفاض قيمة عوائد تصدير النفط التي تغذي كلاً من الحساب الجاري والموازنة العامة والاحتياطي الرسمي لتلك الدول. وأنّ الانخفاض النسبي في سعر النفط عام 2014 قياساً بعام 2013 قد أرحى بظلاله على المتغيرات الاقتصادية الكلية لدول الشرق الأوسط

⁴² المرجع نفسه.

المصدرة للنفط، لكن آثاره كانت بشكل محدود ومتفاوتة بين الدول. في المقابل، تبين أنّ من المرجح تأثر اقتصادات تلك الدول بشكل أكبر بالانخفاض المتوقع في سعر النفط عام 2015 لا سيما في ما يخص أرصدة موازاناتها العامة وحساباتها الجارية واحتياطياتها الرسمية. في حين من المرجح أن تكون انعكاسات انخفاض سعر النفط على معدلات النمو الحقيقي في حالة الدول المدروسة أقل مما هي عليه بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية الأخرى، وهذا أمر طبيعي كون معدل النمو الحقيقي هو محصلة عدة متغيرات اقتصادية متشابكة ومتراكبة بطريقة معقدة ليس من السهل فهمها، وبخاصة في ظل الفترات التي تمر بها الاقتصادات المحلية بحالات من عدم الاستقرار، وعندما تكون ظروف الاقتصاد العالمي مضطربة كما هي الحال الآن سواء لأسباب سياسية أو اقتصادية. وقد خلصت الورقة إلى محدودية تأثير معدلات التضخم في دول الشرق الأوسط بتغيرات سعر النفط؛ وذلك في ظل اتباع سياسات دعم الوقود في معظمها، باستثناء إيران التي تبدو أكبر المستفيدين من انخفاض سعر النفط من حيث انخفاض معدل التضخم.

إنّ نظرة متأنية على ما سبق تمكّنا من القول إنه على عكس ما يشاع ويسوّق له ضمن سياق نظرية المؤامرة من أنّ انخفاض سعر النفط هو بهدف ضرب اقتصادات بعينها ومنها إيران، إذ يبدو أنّ إيران - على الأقل من خلال تتبع مؤشراتنا الاقتصادية الكلية - أقل تأثراً بانخفاض سعر النفط قياساً بدول الشرق الأوسط الأخرى المصدرة للنفط لا سيما السعودية والإمارات وقطر؛ فوضع موازاناتها العامة أفضل من غيرها، كذلك الأمر بالنسبة لأرصدة الحساب الجاري وإجمالي احتياطياتها الرسمية التي تبدو في وضع جيد. لكنّ هذا لا ينفي أنّ معدلات النمو لديها قد لا تكون في أفضل حالاتها مع انخفاض سعر النفط لا سيما في ظل وجود قيود تحدّ من قدرتها على التصدير وانعكاسات ذلك على أداء القطاعات الأخرى غير النفطية فيها.

عمومًا، يؤكد كل ما سبق أنه على جميع دول الشرق الأوسط المصدرة للنفط القيام بخطوات إصلاحية هيكلية تعزز مناعتها تجاه هزّات سعر النفط وتساعد على امتصاص تداعياته على اقتصاداتها المحلية لا سيما في حال استمرار تقلباته لفترات أطول مما هو متوقع ونزول السعر لمستويات أدنى مما هو سائد حاليًا. ومن هذه الإصلاحات: ضبط الموازنة العامة، وترشيد الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري، وقد يتضمن هذا إعادة ترتيب بعض الخطط والمشاريع التوسعية وجدولتها وفق سلم أولويات يتماشى مع التوجهات التنموية مع أخذ توافر الموارد في الحسبان. وهنا تبرز قضية تنويع مصادر الدخل من خلال تشجيع مساهمة القطاع

الخاص، وقيام المشاريع المتوسطة والصغيرة بدور أكبر في النشاط الاقتصادي، وتعزيز مساهمة قطاعات أخرى غير النفط والغاز، ويتطلب هذا تحسين بيئة الأعمال وتبسيطها وجعلها معززة لريادة الأعمال والابتكار والإبداع وجاذبة للاستثمارات.